

البيئة و السياسة الاتصالية التنموية في الجزائر " قراءة في الماهية والأبعاد "
Environment and development communication policy in
Algeria, "A reading in its concept and dimension "

تاريخ الاستلام: 2022/10/22 تاريخ القبول: 2024/06/15 تاريخ النشر: 2024/06/30

فوزي بومنجل *

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة (الجزائر)

Email : boumef70@yahoo.fr

ملخص:

لقد استقطب مجال دراسة البيئة بؤرة اهتمام الكثير من الدارسين والمفكرين سواء المتخصصين في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية لما لها من أهمية كبيرة في بناء السياسة التنموية والاستثمارية للدولة. وذلك بهدف تحقيق التواصل بين أجيال الحاضر والمستقبل من خلال استدامة جميع أبعاد التنمية سواء الاقتصادية من خلال العمل على اتعاش الاقتصاد الحالي للأجيال الحالية، وحفظ فرص الأجيال المستقبلية. ومراعاة الأبعاد الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمعات المحلية. وكذا الحفاظ على الأبعاد البيئية من خلال الحفاظ على الحياة الطبيعية والتوازن والتنوع البيئي، بالاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالي وربطه بالعناصر البيئية وتنويع مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الأساسي في برامج التنمية. وقد خلص البحث إلى ضرورة اعتماد آليات فعالة تحدد كيفية إدارة البيئة وحمايتها وفقا لتنمية مستدامة تراعى فيها كل الحقوق.

الكلمات المفتاحية : البيئة، التوازن البيئي، السياسة الاتصالية التنموية، التنمية المستدامة، المعلومات.

Abstract:

The field of environmental study has attracted the attention of many scholars and thinkers, whether specialists in natural sciences or social sciences, because of their great importance in building the developmental and investment policy of the state with the aim of achieving communication between present and future generations through the sustainability of all dimensions of development, whether economic through working on reviving the current economy for current generations and preserving opportunities for future generations. And taking into account the social dimensions by achieving social justice for the members of local communities, as well as preserving the environmental dimensions by preserving natural life, balance and environmental diversity, relying on scientific and technological progress and linking it to environmental elements, the uses of renewable energy and the development of human resources. To play its primary role in development programs. The research concluded that it is necessary to adopt mechanisms that determine how to manage and protect the environment in accordance with sustainable development in which all rights are taken into account.

Keywords : Environment, environmental balance, development communication policy, sustainable development, informations

* المؤلف المرسل



المقدمة

لقد استحوذ موضوع البيئة والتنمية المستدامة اهتمام العالم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية، وتطالب تطبيقها، فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية، ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين باعتبار العالم اليوم أصبح على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل. كما شملت مواضيع البيئة مختلف مناحي الحياة، كونها العالم الذي نعيش ونعمل ونحيا فيه مما يستدعي اكتساب ثقافة بيئية تسعى للحد من أخطارها وحمايتها. وتلزم كل القطاعات الرسمية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني بضرورة إدارتها، والاستفادة من تجارب وخبرات الغرب في مسيرتها، في ظل التكنولوجيا المعلوماتية التي أصبحت اليوم ضرورة اجتماعية ومطلبا استراتيجيا تتطلبه مقتضيات العصر، تتنافس الدول المتقدمة في اقتناء أعقدتها وأكثرها كفاءة، وتعمل الدول النامية جاهدة على استيرادها واكتسابها. وتكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المتعددة. كما تعتبر وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة ورفع التعليم وتقليص نسبة الأمية وتوفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل القومي. وهي الرابط بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما. ويعتبر التوازن البيئي سر استمرار قدرة البيئة في

الحفاظ على الحياة دون مخاطر أو مشكلات تمس الحياة البشرية في اطار نظام دوام مصادر الطبيعة.

ومن خلال هذه الدراسة النظرية حاولنا تقديم قراءة مفاهيمية للبيئة والتنمية المستدامة، ومن خلالها رصدنا أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه الأخيرة، وأهميتها في المجتمع. كما قمنا برصد أهم المشكلات البيئية والرهانات الدولية لتحقيق تنمية مستدامة قوامها الحاكمة، لنخلص بعرض أهم الآليات الاتصالية الكفيلة بذلك.

موضوع البحث

1-مدخل مفاهيمي:

أجمع الباحثون في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية أن تحديد مفهوم التنمية المستدامة مرتبط بضرورة دراسة البيئة دراسة شاملة انطلاقا من أهميتها الكبيرة في بناء السياسات الاقتصادية للدولة. فالبيئة هي حيز مكاني له صفاته الطبيعية والحياتية المميزة، والذي يضم كل العناصر الأساسية في حياة الكائنات الحية كالمناخ بعناصره المختلفة والطاقة والضوء والتربة... الخ (صالح وهي، 2001، ص09). في حين يرى آخرون أن البيئة ليست مجرد عناصر طبيعية كالماء والهواء والتربة والمعادن... بل هي رصيد الموارد الطبيعية المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته. (ابراهيم ناصر، 2004، ص303) وهي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أو غيره من المخلوقات، ومنها يستمد مقومات حياته وبقائه من غذاء وكساء ومسكن واكتساب معارف وثقافات، فهي تشمل العناصر الطبيعية المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة والمواد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية المكونة للبيئة البشرية كالصناعة وال عمران والزراعة والرعي والتعدين وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها ويزاولها الإنسان في البيئة (ابراهيم بن سلمان الأحيديب، 1998، ص14) كما أنها تعرف بالمحيط الذي نعيش فيه، وتشمل الكائنات الحية بما فيها

الإنسان وكذا العناصر الضرورية والكافية لقيام الحياة من ماء، هواء وتربة وكل ما استحدث الإنسان بما يؤدي لتطويع العناصر السابقة لمصلحته (سايح تركية، 2014، ص22) أما منظمة اليونسكو فقد عرفت البيئة على أنها مجموعة من المنظومات الطبيعية والاجتماعية والتقنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض وتعيش فيها الكائنات وتمارس فيها نشاطات وتستمد منها مقومات حياتها. (محب محمود كامل الرفاعي، ماهر اسماعيل صبري مُجَّد ، 2004، ص58)

وتعرف التنمية المستدامة أنها التنمية المستمرة والعادلة، وهي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، وهي التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.

كما يعتبرها البعض مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة أي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة.

فالتنمية المستدامة هي العلاقة بين الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة و تطوره.

وهي تلك التنمية التي لا تلوث البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها، وتستخدم الموارد بطريقة عقلانية ورشيدة بحيث تعتمد على مؤسساتها والمشاركة الجماهيرية وإنصاف الأجيال الحالية على القدرة على إبقاء رصيد من الموارد للأجيال القادمة، وحق جيلهم في الموارد والاستفادة منها، أي تقاسم الثروة بين الجيل الحالي والقادم.

ويكاد يجمع الكثيرون أنه بعد قيام الثورة الصناعية وقيام المدن وزيادة عدد السكان وتكثيف الزراعة وقيام الصناعة أدى ذلك الى تغير في شعور الإنسان إلى الطبيعة وأصبح

مالكا لها يسيطر عليها ويتحكم فيها ويستغلها بطريقة غير متوازنة. ونتيجة لذلك سعت الجمعيات والمؤسسات والمؤتمرات العالمية إلى النظر في قضايا البيئة والتنمية، هذه الأخيرة التي يجب أن تكون قابلة للاستمرار، إذ أن عدم تنظيم البيئة وعدم مواصلة التنمية يهددان مستقبل البلدان. فالبيئة والتنمية مرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة. فالتنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة. (عصام توفيق قمر، 2004، ص 40)

أما المهتمون بمجال البيئة يعرفون التنمية المستدامة من خلال تركيزهم على مفهوم الحدود البيئية التي ترى أن لكل نظام طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك المفرط أي تجاوزا لهذه القدرة الطبيعية مما يؤدي إلى تدهور في النظام البيئي، وعليه يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو المكاني وأنماط الإنتاج البيئية والاستنزاف. (مدحت محمد أبو نصر، 2007، ص 112)

والتنمية المستدامة ليست حالة انسجام ثابتة أو جامدة بل هي عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ومسيرة التنمية التكنولوجية والتحول المؤسسي في اتساق مع المستقبل، ومع حاجات الحاضر على حد سواء. هذا ولا تكتمل جهود التنمية البيئية أو تنجح دون مشاركة من سيضملمهم التغيير مساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقييم، لأن المشاركة تتضمن تحديد أهداف تنموية لإشباع حاجاتهم الفعلية وزيادة إدراكهم بوسائل تغيير بيئتهم وتحمسهم للمشاركة في التنفيذ وعدم مقاومة المشروعات التنموية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2006، ص 209)

2- مبادئ التنمية المستدامة في ضوء الإعلام الجديد:

خلال مؤتمر ريو ديجانيروسنة 1992، ومؤتمر بروتلاند سنة 1987 وردت عدة مبادئ التنمية

المستدامة أهمها: (عربي مُجد موسى عريقات، 1992، ص135)

1- الإنسان هو مركز اهتمام التنمية المستدامة بمعنى له الحق في حياة صحية منتجة ومشتقة من الطبيعة

2- البحوث العلمية ذات النتائج غير الأكيدة يجب أن لا تؤجل العمل لمنع التدهور البيئي خاصة حيث توجد أخطار حتمية

3- الدول المتقدمة مسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية نظرا لأثر مجتمعاتها على البيئة العالمية ونظرا للموارد التكنولوجية و المادية لديها

4- الاقتصاد و البيئة لهما نفس المكانة في التنمية المستدامة كما أنهما مرتبطان مع بعضهما البعض فمن المفروض أن تعطى الأولوية للمنافع قصيرة المدى للتسبب في التدهور البيئي طويل المدى

5- لا يمكن أن يكون الاقتصاد الرأسمالي مستداما لأنه يركز على الاستنزاف المتواصل للموارد، وعليه لا يمكن أن يكون للنظام الاقتصادي الذي لا يحقق احتياجات الشعوب مستداما

6- معيار النمو المستدام هو العدالة، البيئة العالمية، التوزيع المنصف للموارد ما بين الدول، وما بين الطبقات الاجتماعية في نفس الدولة

7- المحافظة على البيئة ومواردها و التنوع البيولوجي البيئي

8- العدالة في توزيع الموارد واستنزافها

ولقد أكد الكثير من المهتمين بمجالات البيئة والتنمية علاقتها بتكنولوجيا الإعلام الجديدة حيث أن خصائص الواقع الراهن الذي غالبا ما يوصف بالإعلامي أو المعلوماتي، بعولته الاقتصادية والثقافية والسياسية وتحكم بعض دول الشمال في توجيه دفته وتحريك دواليبه

بفضل ترسانة الوسائل والمحطات الإعلامية والاتصالية، جعل من اكتساب التكنولوجيا الجديدة (أو ما يعرف باسم التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال) ضرورة ملحة ومستعجلة نظرا للتأخر الكبير الملاحظ على هذا القطاع في الكثير من الدول. وهناك من اعتبر التكنولوجيا العامل الرئيسي والمحدد لكل العمليات والتغييرات الاجتماعية التي تحدث في الأبنية الاجتماعية، ويتجلى هذا الطرح خاصة عند ذوي الاتجاهات الحتمية مثل "وليام اوجبرن" و"شنيذر" في حين يرى أصحاب الاتجاهات التحديثة أن تنمية العالم الثالث تنطلق من خلال بناء قاعدة صناعية متينة وتكنولوجيا عالية ومتخصصة على غرار الدول الصناعية التي انطلقت من الصناعة لتواصل في مسار تقدمها، والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث الذي يتميز بالاتجاهات الاقتصادية والصناعية والابتكارية المعقدة. فلقد نظر "دوركايم" إلى أن التصنيع والعلم سيحافظان على توازن النسق الاجتماعي للمجتمع، وأن الصراع الذي يعيشه المجتمع سيفقد أهميته تماما عند تأسيس المجتمع الجديد الذي يعتبر النظام الصناعي التكنولوجي والعلمي أساسه. وتحاول بعض الاتجاهات الحديثة التأكيد على أن دول العالم الثالث تستطيع اكتساب التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة عن طريق عملية الاستيراد والنقل مع ما تحمله من نظم وقيم، وهذا لجلب ظاهرة التصنيع والتكنولوجيا للعالم الثالث لتحقيق نفس التطور الذي حققته المجتمعات الغربية الرأسمالية، وأرجعت عملية التخلف إلى غياب التصنيع والتراكم التكنولوجي وما يتبعها من مظاهر كالتنظيم والعقلانية والترشيد. ويذهب "روستو" باعتباره أحد أقطاب الفكر التنموي (التحديثي) إلى أن التكنولوجيا كانت القوة الدافعة في الانطلاق نحو التصنيع والتنمية. (فضيل دليو، 2002، ص133)

وقد تطورت أهداف وغايات القانون الدولي للبيئة على اثر هذا المؤتمر من خلال المطالبة بربط البيئة بقضايا التنمية، فقد أكد المبدأ 01 على أن البشرية هي صلب غايات التنمية

المستدامة وستكون حماية البيئة جزءا من عملية التنمية " ولا يمكن لنظر فيها بمعزل عنها" وعلى نحو مماثل يؤكد المبدأ 25 على أن " السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تفصل " كما أن وثيقة إعلان البيئة والتنمية قد ركزت على دور الدول في مجال حماية البيئة حيث وردت في المبدأ 07 تعاون الدولة بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واسترداد صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض، وأن تسن الدولة تشريعات فعالة بشأن المبدأ 11 وأن تعد الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية المبدأ 13 ، وكذلك أن تخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي المبدأ 15) صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي ، 2010، ص70)

3-أهمية التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية وحماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسة الطاقة والنقل... كما تعد الموجه في تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي في الحقوق والواجبات بين الرجل و المرأة في المجتمع. وتسعى إلى توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي وحماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، بالإضافة إلى الحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتقليص دور نفوذ الشركات متعددة الجنسيات. كما وتهدف أيضا لحماية التربة ومكافحة التصحر. ومن أهم مظاهره تناقص مساحة الغطاء النباتي وتدهوره بسبب النمو السكاني السريع، ومحاولة إيجاد مصادر ووسائل التمويل اللازمة والجديدة لتحقيق و دعم التنمية المستدامة في الدول النامية. (خالد مصطفى قاسم، 2009، ص 400) ومن ثم تكمن أهمية التنمية المستدامة في سداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار. كما تعمل على تطوير القوانين الناظمة والحاكمة في علاقة الإنسان ببيئته لحماية الثروة الطبيعية .

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من عناصر ومركبات أساسية، واشتراط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي. بالإضافة إلى تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي بما يحافظ على المنظومة البيئية لتحقيق التنمية المتواصلة المنشودة. كما يعتبر البعد الزمني الأساس في التنمية المستدامة فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لهما لأطول فترة زمنية (مُجد حلابي، 2003، ص96) والحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها من الأهداف الحقيقية لمشاركة الجماهيرية الفاعلة، ولا يتم ذلك ما لم تتوفر الهياكل التنظيمية التي تحتوي المواطنين وجهودهم لخدمة القضايا البيئية على أسس فكرية وثقافية فاعلة، من خلال الجمعيات الوطنية البيئة التي تحمل في طياتها جملة من الأهداف والمبادئ التي تسعى إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب، إلا أن هذه الأهداف محفوفة بعوامل عديدة لها ولنجاحها، ومنها من كان سببا في فشلها أو الحد من فاعليتها

4-المشكلات البيئية والتنمية المستدامة:

تواجه البيئة صعوبات تتمثل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها مما يزيد من تقلص قاعدة هذه الموارد وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة. وبقاء ودعم أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية الغير مستدامة واستمرار تعرض النظام البيئي للخطر وتدهور حالته بفعل المشاريع التنموية التي تسببها المحروقات وتلوث الهواء والأشعة النووية وكل ما يدمر الطبيعة. (مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص11).

وكذا عدم توفير التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها، هجرة الأدمغة وسوء استغلال الكفاءات العلمية وكذا نقص الكفاءات وضعف ميزانيات البحث العلمي والتقني. بالإضافة إلى الصعوبات السياسية التي تعكس حداثة

المجتمع المدني وعدم تمكنه من المشاركة في مشروعات التنمية المستدامة، وتصادم حقوق دول الجنوب بمصالح دول الشمال، وبروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن والسلام وعدم وجود انفتاح سياسي ومشاركة سياسية وانعدام الديمقراطية وانفصال الأنظمة عن المجتمع (تقرير البنك الدولي، 2000، ص56)

كل هذا خلق مشكلات بيئية كانت سببا في انعقاد الكثير من المؤتمرات الدولية للتصدي لهذه الظواهر السلبية التي أثرت وبشكل مباشر على أي نوع من التوازنات. وتعرف المشكلات البيئية بأنها كل تغير كمي أو كفي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الانسان أو أحد العوامل البيئية الفيزيائية فينقصه أو يغير من صفاته، أو يخل بتوازنه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان.

فالوضع الايكولوجي الذي يعد من المشكلات المؤثرة على الصحة لم يعد في أيدي القائمين على الصحة في حد ذاتهم مثل البيئة والمياه والصرف الصحي والزراعة والتربية والشغل والحياة في المدن والأرياف والتجارة والسياحة والطاقة والسكن... الخ، وعليه ولكي نؤثر على مستوى الصحة يتعين التحكم في محددات الصحة بشكل عام. فالكثير من المدن الجزائرية تعاني من التلوث (سكيكدة، عنابة، وهران، العاصمة الجزائر..)، كما أن التزود بالمياه صار مشكلا عويصا خاصة في السنوات الأخيرة بسبب ندرة الأمطار والجفاف والتصحر وتلوث المياه الجوفية. كما يشكل التخلص من النفايات بأشكالها المختلفة أمرا عسيرا وخطيرا على صحة المواطنين، بالإضافة إلى المواد الغذائية التي نستهلكها وما تحتويه من مواد كيميائية ومواد عضوية مثةرة للقلق، وهو ما يزيد في تفشي الأمراض ذات المنشأ الغذائي، كما أن استعمال البيوتكنولوجيا في إنتاج المواد الغذائية دون هيئات رقابة صارا خطرا محققا بالصحة العمومية. بالإضافة إلى الاضطرابات المناخية العالمية حيث أن ظاهرة الاحتباس الحراري و التغيرات البيئية أدت إلى مشاكل كبيرة أدت إلى الجفاف والتصحر ونقص مياه الشرب والسقي وما تبع ذلك من نقص في الإنتاج الفلاحي.

ويرجع الكثير من المهتمين أن معاناة العالم من المشكلات البيئية المعاصرة ترجع للأسباب التالية: (عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، 2004، ص 87)

- الانفجار السكاني وما ترتب عليه من اتساع نمو المدن مما صعب من توفير الخدمات الضرورية للسكان واجهاد التربة الزراعية لتوفير الغذاء الشيء الذي باختلال التوازن البيئي

- نقص المعرفة عن البيئة مما يصعب إيجاد الحلول للكثير من المشكلات البيئية

- الاستغلال غير الرشيد للتكنولوجيا في البيئة من خلال استنزاف المزيد من الموارد الطبيعية في الصناعة وما يترتب عنها من تلوث الهواء والماء و التربة... الخ

- اختلال القيم والاتجاهات وانعكاساتها على سلوك الناس تجاه بيئتهم و التي تتجلى من خلال علاقة الفرد بالبيئة اما بالسلب أو الايجاب

- اختلال البيئة الاجتماعية وهي تعكس السلوك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تجاه البيئة دون مراعاة امكانياتها

5- إستراتيجية الجزائر وجهود المؤسسات الدولية حول التنمية المستدامة:

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة التوازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية الصحية للمواطن وصون بيئته. ففي السنوات الأخيرة بادرت الجزائر مثلها مثل الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية، ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاثة وسائل: هي وضع إطار قانوني صارم ومتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها لمعايير دولية. ووضع رسوم خاصة لحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها. إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين و الرمي، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم

انجازها بالشكل المرسوم أو المخطط آنفا، وهذا من أجل تحقيق موازنة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة إلى جانب دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئة، وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

كما قدمت رؤية للحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستديم يحقق الأمن الغذائي والمائي، والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي. مع الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية المعالجة لمشاكل البيئة العالمية، وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية . وكذا تنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي ورفع الوعي لجميع آفات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.

ومن خلال الندوات الدولية الأساسية حول التنمية المستدامة نجد أن نصوصها الرئيسية حددت أهم الأطراف الفاعلة فيها حيث أن الدول النامية نفسها تعد طرفا أساسيا في التنمية المستدامة لذا عليها الاستعانة بأطراف أخرى فاعلة وأولها المنظمات الدولية، التي يتعمق دورها مع انتشار العولمة ، حيث قامت الأمم المتحدة كمنظمة دولية عام 1972 بإرساء هيئات فرعية لحماية البيئة وعقد مؤتمر للبيئة الإنسانية، الذي يعتبر أكبر تجمع دولي لبحث مشاكل البيئة. وقد أفضى بوضع مجموعة من التوصيات أهمها دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث وإنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة.

أما منظمة التجارة العالمية فقد وضعت مجموعة من المعايير للالتزام بالتنمية المستدامة، وقدمتها في مؤتمر الدوحة الوزاري سنة 2001 ومنها ضرورة التنسيق بين التجارة والبيئة والتنمية، وتشجيع المبادرات الطوعية لدراسة آثار تقييم السياسات البيئية والتنمية.

فيما نجد البنك الدولي قد ركز من جهته على التنمية المستدامة و طلب أن تصبح الحكومات أكثر شفافية ومسؤولية مقابل تقديم مساعدات لهذه الدول النامية. غير أن المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة و التنمية المستدامة أظهرت كثيرا من التصميم على مواجهة سياسات الاقتصاد العولمي، و البحث عن بدائل مستدامة ركزت على ترشيد الاستهلاك والحصول على اقتصاد مستدام دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وتطلب الكثير من المنظمات البيئية في العالم اعتراف الدول المتقدمة بديونها تجاه العالم الثالث جراء استنزاف الموارد الطبيعية بقيمة أكبر من ديونه اليوم، وتعتبر منظمة السلام الأخضر في طليعة المنظمات. ولقد اتجهت المنظمات الحكومية في السعي للتنوعية بهذه الأسس وجعلها بديلا عن تغلغل العولمة.

وفي قمة جوهانزبورغ للتنمية المستدامة بجنوب إفريقيا في الفترة الممتدة من 26 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2002 دعت إلى إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية وقد أكد تقرير مؤتمر جوهانزبورغ على الالتزام بعدة جوانب من أهمها:

- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وتنسيق الهيئات الدولية والحكومية وتعزيزها
- تقوية التنمية المستدامة (تنمية اقتصادية واجتماعية و حماية البيئة)
- إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها، من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء .
- منع تدهور البيئة العالمية وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر وسد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي ومعالجة التلوث بأنواعه (مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص32)

ووفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم للتنمية ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، وتقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، علما تزول فيه ظواهر الفقر واللامساواة... وغيرها من الظواهر كي تتمكن الأجيال القادمة والحاضرة من الاستفادة من موارد الطبيعة، حيث تعد التنمية المستدامة الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعية، و تجعل الإنسان يشعر بالأمان و الاستقرار. وعليه فإن جوهر الحكم الرشيد يتمحور حول إجرائية حسن التدبير والتصرف الجيد في التسيير بطرق وأساليب ناجعة ومثمرة النتائج.

6-الحاكمية والتنمية المستدامة:

تعتبر القيادات الإدارية المحرك الأساسي والمحور الهام التي تتركز عليه مختلف النشاطات في المنظمات. وبالتالي وجب على تلك القيادات أن تكون على مستوى التحديات التي وضعت أمامها، وهي مطالبة في ظل هذه البيئة التنافسية إلى إعادة النظر في أساليب القيادة التقليدية وإعطاء المفاهيم الإدارية الحديثة التي تحث على الابتكار والتجديد اهتماما أكبر بحيث تكون قادرة على التعامل مع المتغيرات وقيادة التحولات التي تساهم في قيام الحكم الراشد كنظام له أسس ثابتة تحقق أهداف التنظيم وتضمن نجاعة التسيير. ومن ثم فإن تبني مبادئ الحكم الراشد أو الحاكمية كأسلوب حديث في التسيير يحتاج إلى قيادة قادرة على تحقيق التفاعل والتعاون بينها، وبين المرؤوسين وتكوين فرق عمل متعاونة لديها الولاء والانتماء، وتضع المصلحة العامة قبل الخاصة، قيادة ذات خصائص معينة وأسلوب عمل ينسجم مع هذه المنهجية، قيادة قادرة على تبني المبادرات والتغلب على أسباب مقاومة التغيير. ويستخدم مفهوم الحكم الراشد أو الحاكمية من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي. بمعنى آخر هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية

ملتزمة لتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم. وما لا يمكن إغفاله كون مصطلح الحاكمية ارتبط بميدان الاقتصاد فمؤسسة التمويل الدولية تعرف الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيها. (g.lécrivain, 2007,p5)

ولقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحاكمية، حيث أصبح مفهوم الحاكمية من الشمولية بحيث أكد الباحث

(r.a. rohdes) وجود مجموعة من التوجهات والاستخدامات للمفهوم منها :

-اتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات للتعبير عن دولة الحد الأدنى ، هذا يعني زيادة المساحة المخصصة لآليات السوق والتنافس في الاقتصاد.

-اتجاه يتم التعبير عنه بالإدارة الحكومية وهذا يحاول إدخال أساليب جديدة في الإدارة، مثل التمكين والمعرفة، والثقافة الشاملة والقيم الإبداعية، وطرق قياس الأداء الحديث و غيرها

-اتجاه يركز على إدارة مجموعة الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات حيث هذا المفهوم أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة أو الحديث عن العمال والقطاع الخاص

وفي إطار هذه الاتجاهات يمكن القول أن الحاكمية كمنهج جديد للإدارة يجب أن تؤخذ في إطار شمولي ليعطي لعلاقات التنسيق والمنافسة بين مختلف المنظمات الحكومية والخاصة ، والمؤسسات الأخرى محتوى جديد ومفيد لكافة أطراف المجتمع ، وكذلك إسناد قواعد التعامل بين مختلف الجهات إلى التفاوض والحوار في إطار تمتع كل جهة باستقلالية تامة في مواقفه (wheelen,t.i, 2004,p24)

7- الآليات الاتصالية المعتمدة في التنمية المستدامة:

في خضم هذه الرؤى التي تحمل الكثير من التناقضات فإن الفهم الصحيح لديناميكية حركة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة لابد أن تستند إلى طبيعة العلاقات الجدلية المتبادلة بين أنماط الإنتاج المتعايشة وطبيعة البنية الطبقية، آخذين بعين الاعتبار تأثيرات وضغوط النسق الرأسمالي العالمي في ظل اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، ومحاولات فوكوياما المتحيزة لأمركة النظرية الماركسية وتسييس التاريخ، ورؤيته ضمن منظورات الحالة الراهنة فقط. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي تمثل المدخل الملائم للنفوذ إلى قلب الواقع وفهم هذا الكل. (إسماعيل قيرة، 2008، ص29)

على هذا الأساس فالكل مطالب في ضوء هذه المعطيات المتكاملة أحيانا والمتضاربة أحيانا أخرى إلى ضرورة اعتماد الآليات التالية:

- تعزيز أنشطة البحث الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة

- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية المسطرة على المدى البعيد

- محاولة إيجاد آليات فعالة من أجل تنمية وطنية تراعى فيها الخصوصيات الثقافية والدينية...

- التركيز على المورد البشري كونه أساس كل تغيير، وذلك من خلال التربية والتكوين، وتوفير الوسائل التي تساعده في الابتكار والاختراع...
- ضرورة تفعيل البحوث العلمية الكفيلة بتغيير المجتمعات النامية من مجتمعات مستهلكة للتكنولوجيا إلى مجتمعات منتجة للتكنولوجيا
- ترسيخ وتنمية فكرة المواطنة البيئية وإسقاط ومسح فكرة الاستغلال
- تعميم الثقافة البيئية والوعي البيئي وزرعهما في مختلف فئات المجتمع
- ترسيخ مبدأ الإعلام ومشاركة المواطنين في مختلف الحملات
- حماية البيئة والمحيط البشري في إبداء الآراء حول القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة أو تلك المتعلقة بها
- توفير الإمكانيات المادية والمالية لفعاليات المجتمع المدني حتى تكون أكثر إيجابية
- تسخير الفضاءات والمنابر الإعلامية للحملات التحسيسية التوعوية وتشجيع العمل التطوعي
- ضرورة التكوين والتخطيط والتنسيق بين كل الشركاء الفاعلين في مجالي التنمية والبيئة ومن ثم فتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة يتحقق من خلال التدخل التشاركي لمختلف الفاعلين في مجال إدارة البيئة كالدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويظهر هذا التفاعل من خلال مجموعة الآليات القانونية التي تحدد كيفية إدارة البيئة وحمايتها وفقا لتنمية مستدامة تراعى فيها كل الحقوق.

الخاتمة

إن العصر الذي نعيشه هو عصر المعلومات، بحيث أن بعضهم وصفها بأنها الحاجة الأساسية الخامسة، فالإنسان يحتاج إلى الماء و الهواء و الطعام و المأوى، و يحتاج إلى عنصر خامس هو المعلومات. كما أن لها دورا كبيرا في التقدم الإنساني، حيث لا يكون تقدما بدون بحث علمي، و بعدم توفر المعلومات لا وجود للبحث العلمي، و بالتالي فهي أساس كل قرار، و عنصرا لا غنى عنه في الحياة اليومية. وبالتالي فإن السياسة الاتصالية التنموية في إدارتها لإشكالية البيئة تتطلب رهانات وتحديات جديدة تستوجب البدء بتقييم واقعي لإمكانيات الدولة وتطوير إستراتيجية متكاملة تقوم على التعاون الفعال والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية، ومحاولة اختراق المجال الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لها تجاوز الأوضاع المتردية و تشكيل مستقبل واعد. وهذا المسعى يطرح الأمل في ظهور اتجاهات وقوى جديدة يمكنها في ظروف مواتية أن تنمو لتحتل مكانها في الأحداث القادمة. وثمة تساؤلات وإعادة النظر، ونقد ذاتي لاستيعاب الدروس العلم والعمل والبحث عن وسائل وطرق نضال جديدة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبناء مجتمع المعرفة، مجتمع الانجاز والفعالية، مجتمع الحرية والديمقراطية، مجتمع العدل والمساواة في إطار نظام بيئي فعال يعمل على الحفاظ على التوازن، و يبرز الأهمية الكبيرة بين التنمية والبيئة.

قائمة المراجع

1-الكتب

-الكتب بالعربية

- 1-ناصر،إ. (2004). أصول التربية و الوعي الإنساني (ط1). الأردن: دار الرائد العلمية.
- 2- بن سلمان الأحيدب، إ. (1998). أمن وحماية البيئة. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم المنية.
- 3- عبد الحميد أحمد رشوان، ح. (2006). البيئة و المجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 4- محمود كامل الرفاعي، م. (2004). التربية البيئية من أجل بيئة أفضل. مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- 5- مُجد أبو نصر، م. (2007). إدارة و تنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مصر: مجموعة النيل العربية.
- 6-وهبي، ص. (2001). الإنسان و البيئة و التلوث البيئي (ط 1). سوريا: دار الفكر العربي.
- 7- عبد الرحمان عبد الحديثي، ص. (2010). النظام القانوني الدولي لحماية البيئة (ط1). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 8- دليو، ف . (2002). وسائل الاتصال وتكنولوجيااته، الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة.
- 9- تركية، س. (2014). حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري (ط1). مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- 10- موسى عريقات، ع. (1992). مبادئ التنمية و التخطيط الاقتصادي(ط1). مصر: دار الفكر للنشر و التوزيع،
- 11- توفيق قمر، ع . (2004). نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية (ط1). مصر: المكتب الجامعي الحديث .
- 12- مصطفى قاسم، خ. (2009). إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، مصر: الدار الجامعة.

-الكتب بالفرنسية

- 1-Lécrivain, G.(2007). **management des organisations et stratégies**. France : dossier n°5, pouvoir et gouvernance dans l'organisation.
- 2-Wheelen, T. (2004). **stratégie management**. France : édprentice hall, 8°édition.

2-المجلات

1-قيرة، إسماعيل. (2008، جوان). العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد (03)، منشورات جامعة سكيكدة، ص.29

3- الرسائل العلمية

1-حربي، محمد. (2003). مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر.